



يوري بارمان

خبير بمعهد الشؤون الدولية الروسي



ضغوط موسكو:

تحركات روسية لوقف تجديد العقوبات الأوروبية

مددت الولايات المتحدة في مارس 2016 العقوبات المفروضة على روسيا منذ العام 2014 حتى 6 مارس 2017⁽¹⁾، وذلك بسبب تدخلها "المزعوم" في شرق أوكرانيا وضمها لشبه جزيرة القرم. كما نجحت واشنطن في تعبئة حلفائها الأوروبيين لفرض عقوبات مماثلة، وتوسعي لتمديد العقوبات الأوروبية ضد موسكو مرة أخرى، والمقرر مراجعتها في يوليو 2016.

وقد تراجع حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي بعد فرض العقوبات، إذ هبط من 326 مليار يورو في عام 2014 إلى 208 مليار يورو في عام 2015⁽⁴⁾، وانخفضت الصادرات الزراعية والغذائية من أوروبا إلى روسيا بنسبة 43% في 2015.

وقد تحملت الدول التي تربطها بروسيا علاقات اقتصادية قوية العبء الأكبر من التداعيات الاقتصادية، فقد خسرت إيطاليا - وهي ثاني أكبر شريك اقتصادي لروسيا - حوالي 3.5 مليار يورو سنوياً، فقد تراجعت الصادرات الإيطالية إلى روسيا من حوالي 11 مليار يورو سنوياً، إلى 7,4 مليار يورو سنوياً⁽⁵⁾.

ثانياً: ورقة الطاقة الروسية

مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في عام 2000، قامت كبرى الشركات الأوروبية بشراء شركات روسية في عدد كبير من الصناعات، ولذلك نجد أنه في الوقت الذي قرر فيه الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات ضد روسيا في عام 2014، قامت مجموعة كبيرة من الشركات الأوروبية بالعمل كجبهة موحدة ضد هذا القرار بدعوى أنه سيؤدي إلى خسائر فادحة للنشاط التجاري الأوروبي.

ويتمثل التطور اللافت في أن أوروبا لم تعد موحدة فيما يتعلق بتجديد العقوبات ضد روسيا لمدة ستة أشهر أخرى، فلقد ظهرت مؤخراً بوادر انشقاق داخل الاتحاد، وهو ما وضح في مطالبة إيطاليا في ديسمبر 2015 بمراجعة العقوبات المفروضة رافضةً تجديدها تلقائياً⁽²⁾.

ويدعم عدد من أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين موقف روما، ومنهم فيينا والمجر وسلوفاكيا واليونان، وهو ما ينبئ بأن الاجتماع الذي سيعقد في يوليو 2016 قد يشهد انقساماً أوروبياً إلى جبهتين حول مسألة تجديد العقوبات ضد روسيا، وهو ما يثير التساؤل حول أسباب التحول في موقف هذه الدول وأبعاد الدور الروسي لتعزيز هذا الانقسام.

أولاً: أضرار متبادلة

سعت بروكسل لتوجيه ضربة مالية لموسكو بعد ضم روسيا للقرم من أجل إجبارها على التخلي عن سياستها العدائية تجاه أوكرانيا، وعلى الرغم من معاناة الاقتصاد الروسي خلال العامين الماضيين، وانكماشه بنسبة 4% في عام 2015 وحده⁽³⁾، فإن أوروبا عانت اقتصادياً هي الأخرى، سواء من جراء العقوبات التي فرضتها بنفسها، أو من جراء العقوبات المضادة التي فرضتها موسكو في أغسطس 2014.

والعقوبات. وفي فبراير 2016، أعلنت روسيا عن مشروع جديد لخط أنابيب الغاز، والذي سيحل محل خط أنابيب "التيار التركي" (Turkish Stream)، والذي توقف على إثر تدهور العلاقات الروسية - التركية. وسيضمن خط الغاز الجديد لإيطاليا أن تصبح مركزاً رئيسياً لتصدير الغاز في جنوب أوروبا.

ومن الواضح أن أقوى ما يميز النفوذ الروسي داخل أوروبا حتى الآن هو قوتها في قطاع الطاقة، فروسيا تقدم سنوياً ما يزيد على 30% من إمدادات الغاز الطبيعي الذي تستهلكه دول الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن الأزمة في أوكرانيا قد وترت العلاقات بين موسكو وبروكسل، فإن الصادرات واصلت نموها في عام 2015 نتيجة لتحسن أوضاع الاقتصادات الرئيسية في أوروبا.

فقد زادت صادرات الغاز الروسي لأوروبا في عام 2015 بحوالي 8% لتبلغ 159,4 مليار متر مكعب، كما أن صادرات الغاز إلى ألمانيا قد زادت بحوالي 17%، وذلك على الرغم من كون برلين من الدول التي قادت حركة فرض ومد العقوبات ضد روسيا⁽⁸⁾. وبالمثل، زادت صادرات الغاز إلى فرنسا بنسبة 36.8%، وإلى إيطاليا بنسبة 12.6%.

وينطبق الأمر ذاته على مشاريع أنابيب الغاز، فلطالما راقت للاتحاد الأوروبي ولموسكو فكرة إنشاء خط أنابيب الذي بمقدوره نقل الغاز الروسي إلى جنوب أوروبا، مع استبعاد أوكرانيا من معادلة الطاقة الأوروبية، غير أن توقيع العقوبات على روسيا في عام 2014، أوقف مشروع التيار الجنوبي (South Stream) الذي تم تصميمه لتوصيل الغاز الروسي لدول الاتحاد الأوروبي عبر البحر الميت.

وعلى الرغم من هذا التجميد، فإن المشروع لا يزال يحظى بدعم الدول التي كان من المفترض أن يمر من خلالها خط الغاز، وتحديدًا النمسا واليونان وإيطاليا وسلوفاكيا والمجر، إذ إن هذه الدول سوف تستفيد من أرباح نقل الغاز الروسي وتخزينه في أراضيها، ولذلك عندما تم الإعلان عن مشروع "التيار التركي" كمشروع بديل للتيار الجنوبي آنذاك، أطلقت تلك الدول حملة ضغط للتشكيك في جدوى العقوبات الأوروبية.

وبالإضافة إلى الفائدة المالية الواضحة من وراء زيادة إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، ترى موسكو هذا التعاون كورقة مساومة يمكن استغلالها في المحادثات سواء مع بروكسل أو مع أي عضو من دول الاتحاد الأوروبي، وهي ورقة ضغط حقيقية، خاصة أن تحركات الاتحاد الأوروبي التي أعلنها في أعقاب الأزمة الأوكرانية لخفض اعتماده على صادرات

ونظراً للتداعيات السلبية على الشركات الإيطالية، السابقة الإشارة إليها، فقد تعرض ماتيو رينتسي، رئيس الوزراء الإيطالي، لضغط هائل من حوالي 400 شركة إيطالية تعمل في روسيا، وكذلك من جانب الأحزاب اليمينية، وذلك في الوقت الذي لا يزال الاقتصاد الإيطالي يتعافى من آثار الأزمة الاقتصادية التي أصابته في عام 2012.

وقد سعت موسكو لاستغلال ذلك، والحصول على دعم إيطاليا لخلق جبهة معارضة داخل الاتحاد الأوروبي لاستمرار فرض العقوبات عليها، وفي سبيل تحقيق ذلك، تعهدت موسكو بإبرام عدد من الصفقات المربحة مع الشركات الإيطالية في العامين الماضيين، مما أدى إلى افتتاح العديد من المنشآت الصناعية الإيطالية الجديدة في روسيا.

ومن جهة ثانية، تبنت موسكو استراتيجية أكثر دهاءً للتأثير على بروكسل، حيث تتم كافة أنشطة الضغط من خلال الشركات الروسية الكبيرة والشركات الأوروبية التي تم دمجها في الاقتصاد الروسي. ولقد أنفقت شركة غازبروم (Gazprom) حوالي 1,35 مليون دولار أمريكي للضغط على بروكسل. كما يتم تمثيل مصالح روسيا في بروكسل عن طريق شركة جيه. آر. (GR) للعلاقات العامة، ودفعت شركة

لوك أويل (Lukoil) مبلغ نصف مليون دولار أمريكي لها⁽⁶⁾.

وفي ألمانيا، كانت مجموعة شركات (BASF) للكيماويات هي أول من دعا للحذر من التداعيات السلبية لفرض العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، وفي إيطاليا اتخذت شركة إيني (Eni) - والتي كانت على صلة وثيقة بشركة غازبروم (Gazprom) المملوكة للدولة الروسية - نفس الموقف. وفي المملكة المتحدة، جاءت شركة بي بي (BP) - والتي تملك حصة 20% من شركة روسنفت (Rosneft) الروسية - في مقدمة الشركات الضاغطة من أجل اتخاذ موقف أقل حدة تجاه روسيا، وذلك في الوقت الذي تتخذ الحكومة البريطانية موقفاً عدائياً ضد موسكو في عام 2014.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الشركات الأوروبية لم تخفض أو تبع حصصها في الشركات الروسية كنتيجة للعقوبات الأوروبية على روسيا، بل على العكس، فلقد ذهب بعضها لزيادة مشاركته في السوق الروسية، وهي الخطوة التي شجعها الكرملين من خلال تقديم صفقات مربحة ومعاملة مميزة لتلك الشركات.

وعلى سبيل المثال، تم تقديم حصة بنسبة 20% لشركة بي بي (BP) في حقل (Srednebotuobinskoye) للنفط والغاز المكثف - وهو من أكبر حقول النفط في شرق سيبيريا⁽⁷⁾ - وذلك كمكافأة لها على موقفها الراض

اليونان وجوبيك في المجر، في السلطة بالفعل. ولقد عمل الكرملين وشركاؤه على كسب ولاء التيارات المعارضة للاتحاد الأوروبي، ففي سبتمبر 2014، حصل حزب الجبهة الوطنية الفرنسية على قرض بقيمة 9 مليارات يورو من البنك التشيكي - الروسي، وهي منظمة مالية مقرها موسكو⁽⁹⁾. ومن المعروف أن رجال الأعمال الروس المقربين من الكرملين يرعون فعاليات تخص الأحزاب القومية في أوروبا، وهي الأحزاب نفسها التي تطالب برفع العقوبات عن روسيا.

وبالإضافة إلى ما سبق، يرى الكثيرون داخل الاتحاد الأوروبي - خاصة في اليونان وإيطاليا - أن تحسين العلاقات مع فلاديمير بوتين قد يساعد في التعامل مع أزمة اللاجئين القائمة، وذلك من خلال حل الأزمة السورية عن طريق الضغط على الحكومة السورية للتوصل لحل سلمي للأزمة.

الخاتمة

لاتزال الولايات المتحدة تسعى لحشد الدعم الأوروبي لإدانة العقوبات على روسيا، وهو ما وضح من خلال تأكيد قادة دول شمال أوروبا (زعماء الدنمارك والسويد وأيسلندا والنرويج وفنلندا) في القمة التي جمعتهم مع الولايات المتحدة في واشنطن في مايو 2016، على ضرورة الإبقاء على العقوبات ضد روسيا. ويأتي هذا التطور قبل شهرين من اجتماع اللجنة الأوروبية للنظر في تمديد العقوبات.

وتسعى الولايات المتحدة لدعم مساعيها تلك من خلال استمالة الدول المعادية لروسيا داخل الاتحاد الأوروبي، مثل دول البلطيق وبولندا، وذلك للضغط لاتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه روسيا في بروكسل.

وبطبيعة الحال، فسوف تسعى بروكسل لتقديم مساعدات مالية، للدول المتعاطفة مع روسيا، خاصة لليونان وإيطاليا والمجر، أو غيرها من المنافع لتجديد العقوبات على روسيا. وحتى في حالة تمديدتها لمدة ستة أشهر أخرى، فإن هذا سوف يعمق حالة الانقسام القائمة فعلاً داخل الاتحاد الأوروبي.

الطاقة الروسية لم تسفر عن أية نتائج حتى الآن، مما زاد من قوة موقف الكرملين.

ثالثاً: حلفاء موسكو القوميون

لا تمثل العلاقات التجارية سوى أحد الأدوات التي تتبعها موسكو للتأثير على الاتحاد الأوروبي، للتراجع عن العقوبات، إذ تزايدت الشكوك في أوروبا حول احتمال تمويل روسيا أحزاباً قومية لحشد تأييد أوسع في الدوائر السياسية. ووفقاً لما ذكره مسؤولون أمريكيون، فإن موسكو "تعمل جاهدة على شراء ذمم القوى السياسية الأوروبية واستمالتهم، وتمويل الأحزاب المعارضة من اليمين واليسار"، وذلك على حد تعبير نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن العام الماضي.

ولقد عبّر حزب جوبيك المجري وحزب الجبهة الوطنية الفرنسي وحزب الاستقلال البريطاني وحزب سيريزا اليساري اليوناني عن دعمهم روسيا خلال العام الماضي، بل وأيد بعضهم علانية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. وقام عدد من البرلمانيين الأوروبيين - بمن فيهم برلمانيون من المجر وفرنسا - بزيارة القرم ومراقبة استفتاء الانفصال الذي أجرته روسيا، فضلاً عن مراقبة الانتخابات في أوكرانيا الشرقية. وصاغ النائب الفرنسي تييرري مارياني - والذي زار القرم في عام 2015 - قراراً غير ملزم يدعو فيه الحكومة لعدم تجديد العقوبات المفروضة على روسيا، وهو القرار الذي تم تمريره في مجلس النواب الفرنسي في أبريل 2016.

ووفقاً للتقديرات، يوجد حوالي 12 حزباً أوروبياً يتم وصفهم في أغلب الأحيان بأنهم موالون لروسيا، ومنهم جماعات في بلجيكا وألمانيا وفرنسا والمجر واليونان والمملكة المتحدة وإيطاليا. وتحتل الأحزاب المناوئة للاتحاد الأوروبي 76 مقعداً في الحكومة الأوروبية، وهو ما يمكنهم من إثارة القضايا المتعلقة بالعقوبات ضد روسيا وسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه موسكو. ولا يوجد شك في رغبة الكرملين في بناء علاقات مع القوى القريبة منه داخل المجتمع الأوروبي، والضغط من أجل مصالحه من خلالهم، خاصة مع وجود بعض الأحزاب، مثل حزب سيريزا في

1- U.S. Extends Sanctions on Russia to 2017, **The Moscow Times**, March 03, 2016, accessible at: <http://goo.gl/SafUz2> (Last accessed: May 14, 2016)

2- Robin Emmott, Italy seeks further EU discussion on extending sanctions against Russia, **Reuters**, December 9, 2015, accessible at: <http://goo.gl/wl4tFq> (Last accessed: May 14, 2016)

3- Putin's right-hand woman, **The Economist**, April 16, 2016, accessible at: <http://goo.gl/EtrMv2> (Last accessed: May 15, 2016)

4- EU-Russia trade picture, **European Commission**, accessible at: <http://goo.gl/R80x1s> (Last accessed: May 15, 2016)

5- Sanctions Aftermath: Italy Loses €3.5 Billion Annually in Exports to Russia, **Sputnik News**, April 3, 2016, accessible at: <http://goo.gl/TeqSa4> (Last accessed: May 15, 2016)

6- Alexey Dolinskiy, Russian Soft Power 2.0, **Russia Direct**, no. 1, September 2013, pp. 21 - 22.

7- Rosneft and BP complete transaction to sell 20% share of Taas-Yuryakh Neftegazodobycha to BP, **BP Global**, November 20, 2015, <http://goo.gl/An02oC> (Last accessed: May 16, 2016)

8- Russian gas exports to Europe surge, **RT**, February 29, 2016, accessible at: <https://goo.gl/qw4Xbn> (Last accessed: May 16, 2016)

9- David Chazan, "Russia 'bought' Marine Le Pen's support over Crimea," **The Telegraph**, April 4, 2015, <http://goo.gl/3sohuh> (Last accessed: May 16, 2016)